

بروتوكول إضافي

للاتفاقية بين

دولة الكويت وجمهورية ليتوانيا

للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

والموقعة في فيلنيوس بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠١

إن دولة الكويت وجمهورية ليتوانيا (و المشار إليهما فيما بعد بـ "الدولتين المتعاقبتين")،

وبمناقشة رغبة جمهورية ليتوانيا بالتعديل على اتفاقية التشجيع والحماية للاستثمارات بين دولة الكويت وجمهورية ليتوانيا والموقعة في فيلنيوس بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠١، من أجل الامتثال لالتزاماتها بصفقتها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي؛

تقرر ونتيجة ذلك، أن بعض التعديلات على الاتفاقية أمر ضروري لتفادي عدم التوافق هذا؛

و قد اتفقا على ما يلي:

فيما يتعلق بالمادة (٧) " تحويل المدفوعات المتعلقة بالاستثمار " تم إضافة الفقرة (٤) بما يلي:

"٤- يجب ألا تفسر هذه المادة على أنها تمنع الدولة المتعاقدة، بحسن نية، من إتمام التزاماتها الناشئة من إجراءات اعتمدت من قبل اتحاد نقدي واقتصادي الذي تكون أي من الدولتين المتعاقبتين عضوا فيه ومتعلقة بحركة رؤوس أموال أو مدفوعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد المذكور ودولة ثالثة".

وإثباتاً لذلك، قام المفوضون من كلا الدولتين المتعاقبتين بالتوقيع على هذا البروتوكول
الإضافي؛

حررت في واشنطن دي سي في هذا اليوم الثامن من شهر جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ،
الموافق ليوم الثامن عشر من شهر أبريل ٢٠١٣، من نسختين أصليتين باللغة العربية
والليتوانية والإنجليزية ولكل من النسختين حجية متساوية وفي حالة الاختلاف يسود النص
الإنجليزي.

عن
جمهورية ليتوانيا

عن
دولة الكويت

ريمانتس ساديوس
وزير المالية

خليفة مساعد حمادة
وكيل وزارة المالية